ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

# مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي وفي التجارة وفي التنمية الاقتصادية في العراق(١٩٧١-٢٠٢٥)

سندس محمد خضر
أ.د. نبهان زمبور عنتر
جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم الجغرافية

# The Contribution of Extractive Industries to Gross Domestic Product, Trade, and Economic Development in Iraq

Researcher: Sundus Muhammad Khader
Researcher: Prof. Dr. Nabahan Zambour Antar
Kirkuk University/College of Education for Humanities / Department of Geography
esgm24008@uokirkuk.edu.iq
nabhanza@uokirkuk.edu.iq

## المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، بوصفها أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني. ويعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على قطاع الصناعات الاستخراجية، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، إذ تمثل عائداتهما النسبة الأكبر من الإيرادات العامة والصادرات. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي بالاستناد إلى البيانات الإحصائية للفترة الممتدة بين عامي (١٩٧١–٢٠٢٥)، بهدف بيان حجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي والتجارة الخارجية، وتحليل انعكاساته على مسار التنمية الاقتصادية في البلاد.وتبين من خلال الدراسة أن الصناعات الاستخراجية تشكل الدعامة الرئيسة للاقتصاد العراقي، إذ أسهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات العامة وتعزيز حجم الصادرات، إلا أن هذا الاعتماد المفرط على القطاع النفطي أدى إلى بروز سمات الاقتصاد الريعي، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية. كما أظهرت النتائج محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مقارنة بالقطاع النفطي، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما القطاع الصناعي والزراعي والتعديني، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعات الاستخراجية، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الريعي، العراق.

## Abstract

This study aims to analyze the contribution of extractive industries to Iraq's Gross Domestic Product (GDP), foreign trade, and their role in achieving economic development, as they represent one of the fundamental pillars of the national economy. The Iraqi economy relies heavily on the extractive sector, particularly oil and natural gas, as their revenues constitute the largest share of public income and exports. The study adopts an analytical approach based on statistical data for the period 1971–2025, aiming to quantify the sector's contribution to GDP and foreign trade and to examine its implications for the country's economic development trajectory. The study reveals that extractive industries form the backbone of the Iraqi economy, significantly contributing to increased public revenues and expanded exports. However, this heavy reliance on the oil sector has led to characteristics of a rentier economy, making Iraq's economy vulnerable to fluctuations in global energy prices. The results also indicate the limited contribution of other productive sectors compared to the oil sector, highlighting the need for

economic policies that diversify national income sources and develop other economic sectors, particularly industry, agriculture, and mining, to achieve more sustainable economic development.**Keywords**:Extractive industries, Gross Domestic Product, Foreign Trade, Economic Development, Rentier Economy, Iraq

## أولاً: المقدمة:

تُعدّ الصناعات الاستخراجية من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تقوم عليها اقتصادات العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إذ تمثل مصدراً أساسياً لتوفير المواد الأولية والطاقة اللازمة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويأتي النفط والغاز الطبيعي والمعادن في مقدمة هذه الموارد التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة للدولة، فضلاً عن دورها المهم في دعم التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.ويمتلك العراق ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، مما جعل قطاع الصناعات الاستخراجية يحتل مكانة محورية في بنية الاقتصاد الوطني, فقد أصبح هذا القطاع يمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والصادرات العراقية، الأمر الذي أدى إلى ارتباط أداء الاقتصاد العراقي بشكل كبير بتقلبات أسواق الطاقة العالمية. وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذا القطاع، إلا أن الاعتماد المفرط عليه أدى إلى بروز ملامح الاقتصاد الريعي، وتراجع دور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة التحويلية والزراعة.ومن هنا تبرز أهمية دراسة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق، من أجل فهم طبيعة الدور الذي يؤديه هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، ومدى تأثيره في مسار التنمية الاقتصادية, كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصناعات الاستخراجية في العراق خلال المدة الممتدة بين عامي (١٩٧١–٢٠٢٥)، مع بيان انعكاساتها الاقتصادية والتجارية والتنموية، فضلاً عن إبراز التحديات التي تواجه هذا القطاع، وضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الاستفادة من الموارد الطبيعية بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

## ثانياً: مشكلة الدراسة:

يمتلك العراق موارد طبيعية كبيرة، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل قطاع الصناعات الاستخراجية يحتل موقعاً محورياً في الاقتصاد الوطني، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على عوائد هذا القطاع في تمويل الموازنة العامة وتعزيز الصادرات, وقد أدى هذا الاعتماد المتزايد إلى هيمنة الصناعات الاستخراجية، وبخاصة النفطية، على بنية الاقتصاد العراقي، مقابل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية.وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه الصناعات الاستخراجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ودعم التجارة الخارجية، إلا أن الاعتماد شبه المطلق على هذا القطاع أدى إلى بروز سمات الاقتصاد الريعي، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية والأزمات السياسية والاقتصادية, كما أن محدودية استثمار العوائد النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى أسهمت في إبطاء مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

–ما مدى مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي والتجارة والتنمية الاقتصادية في العراق، وما انعكاسات هذا الاعتماد على مسار التنمية الاقتصادية في البلاد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١–ما حجم مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟

٢–ما دور الصناعات الاستخراجية في دعم التجارة الخارجية العراقية؟

٣–ما مدى تأثير الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

٤–ما أبرز التحديات التي تواجه توظيف عوائد هذا القطاع في تنويع الاقتصاد العراقي؟

## ثالثاً: فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن الصناعات الاستخراجية في العراق، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، تلعب دوراً محورياً في الناتج المحلي الإجمالي ودعم التجارة الخارجية، لكنها لا تحقق تنمية اقتصادية مستدامة نتيجة الاعتماد المفرط على هذا القطاع وقلة تنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى.بعبارة أخرى، كلما زاد الاعتماد على الصناعات الاستخراجية دون تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، كلما ازداد الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وقلت قدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

## رابعاً: هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مساهمة الصناعات الاستخراجية في العراق في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، وتقييم أثر هذا القطاع على مسار التنمية الاقتصادية في البلاد.كما يسعى البحث إلى:

١-تحديد حجم مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٢٥).

٢-تقييم دور الصناعات الاستخراجية في دعم التجارة الخارجية وزيادة الإيرادات الوطنية.

٣-دراسة تأثير الاعتماد على الصناعات الاستخراجية على التنمية الاقتصادية الشاملة، مع إبراز تحديات تنويع الاقتصاد الوطني.

٤-اقتراح سياسات واستراتيجيات لتعزيز الاستفادة من الموارد الاستخراجية بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة.

## خامساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من أجل فهم طبيعة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتنمية الاقتصادية في العراق، وتحديد انعكاسات الاعتماد على هذا القطاع على مسار التنمية الاقتصادية.

## سادساً: منطقة الدراسة:

يقع العراق بين خطي طول (٤٨,٣٦ْ-٣٨,٣٩ْ) شرقاً، أي أنه يمتد على نحو عشرة خطوط طول ما يؤدي إلى تفاوت في التوقيت بين غربه وشرقه بمقدار يقارب ٤٠ دقيقة، وعلى الرغم من هذا الامتداد الطولي، فإن خطوط الطول لا تعد عاملاً جوهريا في تحديد قوة الدولة، حيث تقتصر أهميتها على تحديد المواقع الجغرافية للوحدات السياسية وفهم التباين الزمني في التوقيت,أما بالنسبة لدائرة العرض، فهي ذات أهمية أكبر نظراً لتأثيرها المباشر على المناخ، سواء من حيث اعتداله أو تطرفه ، ويبدأ العراق عند دائرة عرض( ٢٩.٦)في جنوبه، ويمتد شمالاً حتى دائرة عرض (٣٧ْ.٢٧)ليغطي بذلك نحو ثماني دوائر عرض ضمن الجزء الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية, ويقدر الطول الجغرافي الإمتداد العراق من الشمال إلى الجنوب بحوالي ٩٢٥ كيلومتراً، ما يعكس تنوعاً مناخياً وجغرافياً ملموساً عبر أراضيه.**خريطة (١) منطقة الدراسة**

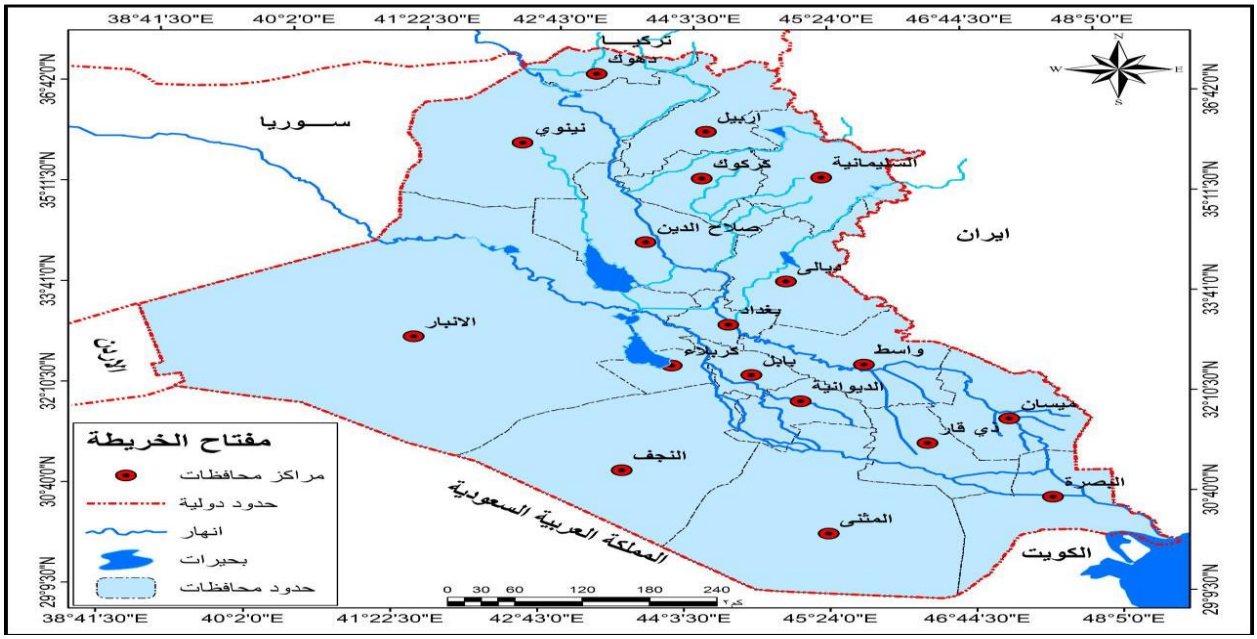


المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على خريطة العراق الإدارية ذات مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ باستخدام برنامج ArcGIS 10.4.1.

**أولاً: مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:**

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً لقياس حجم النشاط الاقتصادي داخل الدولة، إذ يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة. وتكتسب الصناعات الاستخراجية، ولا سيما النفطية والمعدنية، أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي لكونها تشكل أحد أهم مصادر الناتج المحلي وتعزز مكانة الدولة الاقتصادية(**محمد، ٢٠٢٤، ص١٥١**).وسيتم تحليل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة ١٩٧١-٢٠٢٥، بالاعتماد على بيانات الإنتاج وإجمالي الناتج المحلي، مع الإشارة إلى تأثير الأوضاع السياسية في بعض السنوات، كما موضح في الجدول (١)**جدول(١)مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي(١٩٧١-٢٠٢٥)**

| ت | السنة | الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار امريكي | نسبة المساهمة % |
|---|---|---|---|
| ١ | ١٩٧١ | ٣.٨٧ | ١ |
| ٢ | ١٩٨٠ | ٥٢.٥٧ | ١٤٧.٦ |
| ٣ | ١٩٩٠ | ١٨٠.٤١ | ٥.٣٢ |
| ٤ | ٢٠٠٣ | ٢١.٩٢ | ٣٤.٦ |
| ٥ | ٢٠١٤ | ٢٢٨.٤٢ | ٤٣.٨ |
| ٦ | ٢٠٢٠ | ١٨٠.٩٠ | ٢٣.٨ |
| ٧ | ٢٠٢٥ | ٢٧٩.٦٤ | ٢.٥٦ |
| | المجموع | ٩٤٧.٧٣ | ٢٥٧.٦٥ |

المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات المصدر التالي:Data(1.org.world bank

تُظهر بيانات الجدول تفاوتاً واضحاً في مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات. ففي بعض السنوات مثل ١٩٨٠ تجاوزت النسبة ١٤٧.٦٪ نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بينما انخفضت في سنوات أخرى مثل ١٩٩٠ و٢٠٠٣ و٢٠١٤ و٢٠٢٠ و٢٠٢٥ لتتراوح بين ٢.٥٦٪ و٤٣.٨٪ بسبب تقلبات الإنتاج والأسعار والحروب والعقوبات الاقتصادية( **Data.world bank.org** )وعلى الرغم من هذا التذبذب، يبقى القطاع النفطي المصدر الرئيس للإيرادات في العراق، في ظل ضعف مساهمة بقية الصناعات الاستخراجية، إذ لم تتجاوز مساهمة بعض المعادن مثل الألمنيوم ٠.٠٥٪ عام ٢٠٢٤،(Daniel Workman, Iraq's Top 10 Exports, https://www.worldstopexports.com/iraqs-top-10-exports/?utm_source=chatgpt.com ,2026\2\6.) مما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام بشكل أساسي(SOMO Oi, https://share.google/bqvocJ5dMyedHhfNk ,2026\2\6.

**ثانياً: مساهمة الصناعات الاستخراجية في التجارة:**

تُعدّ التجارة من الركائز الأساسية للاقتصاد، ويبرز دورها في العراق من خلال ارتباطها الوثيق بقطاع الصناعات الاستخراجية، ولا سيما النفط الذي يمثل المكوّن الرئيس للصادرات, وقد شهدت الصادرات العراقية ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة أسعار النفط عالمياً.وعلى الرغم من محدودية العوائد النفطية في المراحل الأولى بسبب سيطرة الشركات الأجنبية، فإن تأميم النفط عام ١٩٧٢ شكّل نقطة تحول مهمة أسهمت في ارتفاع الإيرادات وتعزيز دور الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني. كما شهدت الإيرادات النفطية نمواً واضحاً خلال السنوات اللاحقة، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٥، مما عزز دورها في دعم الموازنة العامة وتمويل التنمية(**فلاح خلف علي الربيعي, 2025\11\12 , https://share.google/FbQTVPPBn88BgxSx7**.).وبما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط، فإن محافظتي البصرة وكركوك تمثلان المركزين الرئيسين لإنتاج وتصدير النفط الخام(**مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية, كركوك: 2025\8\28 , https://share.google/ov56GGwv5aCmqgkmF**. ) ، الأمر الذي يجعل صادراتهما مصدراً أساسياً للإيرادات ودعماً مهماً للاقتصاد الوطني(احمد عمار, 2025\8\28 , https://share.google/exJ6C9QRUG0o1qTrf . ) ، كما موضح في الجدول (٢).

**جدول(٢)صادرات وايرادات العراق من النفط(١٩٧١-٢٠٢٥)**

| ت | السنة | الصادرات مليون ابرميل ايوميا | الايرادات دولار اسنوياً |
|---|---|---|---|
| ١ | ١٩٧١ | ١ | ١ |
| ٢ | ١٩٨٠ | ١ | ٧٧,٦مليار |
| ٣ | ١٩٩٠ | ٠.٠٣٩ | ٩,٥٩٤مليون |
| ٤ | ٢٠٠٣ | ١٠٠٠ | ٧,٥٨٧مليون |
| ٥ | ٢٠١٤ | ٢.٨ | ١٠٠مليار |
| ٦ | ٢٠٢٠ | ٩,٣٣١ | ٤٢.٩٩مليار |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٧ | ٢٠٢٥ | ٢٩١ | ٧.١٦مليار |
| ٨ | المجموع | ١٣,٢٤٤.٨٣٩ | ٢٢٧.٧٧ مليار |

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات المصادر التالية :[1] )صباح نعوش,تقرير الجزيرة , النفط والضربة الامريكية الوشيكة ,https://share.google/Vgphs0P5oZvyIWDfY, ١٢\١١\٢٠٢٥.

https://share.google/hCwTALpsKCCGxnqC1 , , Organization of the Petroleum Exporting Countries,)opec٢ ١٢\١١\٢٠٢٥ .

٣)جدول انتاج وصادرات النفط الخام في العراق للسنوات ١٩٩١-٢٠١١,https://share.google/zAsnSHtOvBLNa1HBS , ٢٠٢٥\١١\١٢.

٤)العربية نيوز, لندن لويترز, اعتماداً على تصريحات شركة Somo,https://share.google/xFNoYlLqvawYwpgx6 , ٢٠٢٥\١١\١٢.

٥)وزارة النفط العراقية ,https://share.google/QbKWvLpsRq4COfPyC, ٢٠٢٥\١١\١٢.

تُظهر بيانات الجدول للفترة (١٩٧١–٢٠٢٥) تطوراً كبيراً في صادرات العراق النفطية وإيراداتها، مما يعكس الدور المحوري للصناعات الاستخراجية في الاقتصاد العراقي. فقد كانت الصادرات والإيرادات محدودة في بداية السبعينيات، لكنها ارتفعت تدريجياً مع تطوير القطاع النفطي وزيادة الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل.

ورغم تأثير الحروب والظروف السياسية في بعض السنوات، استمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع، إذ بلغت نحو ٧.٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ **(الجزيرة , 2025\11\12 ,https://share.google/Vgphs0P5oZvyIWDfY.)**' وارتفعت لاحقاً لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، مع استمرار مساهمة النفط كمصدر أساسي للإيرادات في السنوات اللاحقة**(العربية, https://share.google/xFNoYlLqvawYwpgx6 ,2025\11\12.)**

ويؤكد ذلك أن العراق يمتلك موقعاً مهماً في سوق الطاقة العالمية، وأن الصناعات الاستخراجية تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وأداة مؤثرة في مكانته الاقتصادية والجيوسياسية.

ثالثاً: مساهمة الصناعات الاستخراجية في التنمية الاقتصادية:

تُعدّ التنمية الاقتصادية عملية شاملة تقوم على توظيف عناصر الإنتاج لتحقيق نمو في الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة. وفي العراق ارتبطت التنمية بشكل كبير بعوائد الصناعات الاستخراجية، ولا سيما النفط، التي أصبحت المصدر الرئيس للدخل القومي. إلا أن الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية الخام جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما حدّ من تحقيق تنمية اقتصادية متوازن,وتؤثر عوائد الصناعات الاستخراجية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل الصناعة والزراعة والتجارة، إذ يمكن توجيهها لتطوير الصناعة التحويلية ودعم الإنتاج الزراعي وتنشيط التجارة الخارجية. ومع ذلك، أدى الاعتماد الكبير على النفط إلى ضعف بعض القطاعات الإنتاجية وظهور ما يُعرف بـ مفارقة الوفرة أو لعنة الموارد، حيث لم تنعكس الثروات الطبيعية بصورة كافية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية**(الشمري، ٢٠٠٣، ص١٠٨-١٠٩)**كما توضح بيانات الموازنات الحكومية تخصيص مبالغ مختلفة لتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة خلال المدة ١٩٧١–٢٠٢٥ اعتماداً على الإيرادات النفطية، كما هو مبين في الجدول (٣).

**جدول (٣)المخصصات المالية لتنمية القطاعات الأقتصادية (صناعة ,زراعة ,تجارة ) ١٩٧١-٢٠٢٥**

| ت | السنة | المخصصات الماليةادينار عراقي | | |
|---|---|---|---|---|
| | | وزارة الصناعة | وزارة الزراعة | وزارة التجارة |
| ١ | ١٩٧١ | ١ | ٨,٥٧١,٣٤٨ | ١٢١,٦٨١,٠٥٢ |
| ٢ | ١٩٨٠ | ١ | ١ | ١ |
| ٣ | ١٩٩٠ | ١ | ١ | ١ |
| ٤ | ٢٠٠٣ | ١٣١٤.١ مليون | ٢٩.١ مليون | ٦.٠مليون |
| ٥ | ٢٠١٤ | ٢.٤٠٥ تريليون | ٣.٢٤٨ تريليون | ٧اترليون |
| ٦ | ٢٠٢٠ | ١ | ١ | ١ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٧ | ٢٠٢٥ | ١,١٢٠,٧٦٦,٠٨٩ | ١,٩٣٨,١٢٩,٩١٠ | ٧,٢٣٦,٩٨٥,٦٩٦ |
| | المجموع | ٢,٤٠٦,٤٣٤,٨٦٦,٠٨٩ | ٣,٢٤٩,٩٧٥,٨٠١,٢٥٨ | ٧,٠٠٧,٣٦٤,٦٦٦,٧٤٨ |

اعداد الباحثة بالاعتماد على ١-درر العراق , قانون ميزانية الجمهورية العراقية لعام ١٩٧١ المالية التصنيف :قانون ,https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/5067.html?utm_source=chatgpt.com ,٢٠٢٦\٢\١٧.

٢-وزارة المالية ,وزارة التخطيط , نفقات وايرادات الميزانية ٢٠٠٣,ص ٦.

٣-فلاح كنو البغدادي ,ملاحظات حول ميزانية ٢٠١٤ ,الحزب الشيوعي العراقي , https://iraqicparchives.com/index.php/sections/platform/6587-2014?utm_source=chatgpt.com ,٢٠٢٦\٢\١٧.

٤-الجزيرة ,بعد تأخرها لشهور.. الحكومة العراقية تقر مشروع الموازنة العامة للعام الحالي وتحيله للبرلمان, https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/9/14?utm_source=chatgpt.com .

٥-وزارة العدل ,الوقائع العراقية -قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٠-٢٠٢٤-٢٠٢٥,الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ,العدد ٤٧٢٦ ,٢٠٢٣-٢٠٢٥,ص ٦٢.

يُستنتج من البيانات المالية في الجدول للفترة ١٩٧١-٢٠٢٥ تفاوتاً واضحاً في المخصصات الموجهة لوزارات الصناعة والزراعة والتجارة، إذ شهدت بعض السنوات انخفاضاً أو غياباً في التخصيصات، مقابل ارتفاع كبير في سنوات مثل ٢٠١٤ ثم تراجع في ٢٠٢٥، مما يعكس عدم استقرار سياسات دعم القطاعات الإنتاجية, كما يشير ذلك إلى أن توزيع الموارد لم يكن دائماً مرتبطاً بالتنمية الاقتصادية الفعلية.لذلك تبرز الحاجة إلى تبني سياسة تنموية أكثر تنوعاً عبر الاستثمار في الغاز الطبيعي والقطاع التعديني، بهدف تقليل الاعتماد على النفط وبناء قاعدة اقتصادية أكثر توازناً واستدامة.

## أولاً: الاستنتاجات

١. أظهرت الدراسة أن الصناعات الاستخراجية، ولاسيما النفط والغاز، تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي ومصدراً رئيساً للناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والصادرات.

٢. يتسم الاقتصاد العراقي بدرجة عالية من الاعتماد على قطاع النفط، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة والأزمات السياسية والاقتصادية العالمية.

٣. كشفت البيانات عن تذبذب واضح في مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي والصادرات نتيجة الحروب والعقوبات وتقلبات السوق العالمية، مما انعكس على استقرار النمو الاقتصادي.

٤. لم تُستثمر عوائد الصناعات الاستخراجية بالشكل الكافي في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى استمرار سمات الاقتصاد الريعي وضعف التنويع الاقتصادي.

٥. أظهرت المخصصات المالية تفاوتاً وعدم استقرار في دعم قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة، مما حدّ من قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

٦. يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق إعادة توجيه عوائد الموارد الطبيعية نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

## ثانياً: التوصيات

١. تبني استراتيجية وطنية شاملة لتنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل الوطني.

٢. توجيه جزء أكبر من العوائد النفطية نحو تطوير القطاعات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة التحويلية والزراعة والتجارة.

٣. تعزيز الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي والثروات المعدنية لزيادة مساهمة الصناعات الاستخراجية غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

٤. تطوير السياسات المالية والاستثمارية بما يضمن الاستقرار في تخصيص الموارد ودعم مشاريع التنمية طويلة الأجل.

٥. تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتنمية القطاعات غير النفطية وخلق فرص عمل مستدامة.

٦. اعتماد سياسات اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى البعيد.

## المصادر والمراجع


١. عثمان عواد محمد ,تحليل مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠, International Journal of Foreign Trade and International Business , المجلد ١,العدد ٧, ص١٥١.

2. Data.world bank.org

3. Daniel Workman, Iraq's Top 10 Exports, https://www.worldstopexports.com/iraqs-top-10-exports/?utm_source=chatgpt.com, 2026\2\6.

4. SOMO Oi, https://share.google/bqvocJ5dMyedHhfNk ,2026\2\6.

٥. فلاح خلف علي الربيعي ,هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية , https://share.google/FbQTVPPBn88BgxSx7, ١٢\١١\٢٠٢٥.

٦. مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية, كركوك: نار أزلية في ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم – https://share.google/ov56GGwv5aCmqgkmF, ٢٨\٨\٢٠٢٥.

٧. احمد عمار,وحدة ابحاث الطاقة, ,منطقة البصرة عاصمة العراق النفطية وصاحبة الحقول الضخمة , https://share.google/exJ6C9QRUG0o1qTrf, ٢٨\٨\٢٠٢٥.

٨. الجزيرة ,https://share.google/Vgphs0P5oZvyIWDfY , 2025\11\12.

٩. العربية,https://share.google/xFNoYlLqvawYwpgx6 , 2025\11\12.

١٠. رضا عبد الجبار سلمان الشمري, الاهمية الستراتيجية للنفط العربي دراسة في الجغرافية السياسية,اطروحة دكتوراه (غير منشورة),كلية الاداب ,جامعة بغداد ,٢٠٠٣,,ص١٠٧-١٠٨.

11. Data.world bank.org

١٢. صباح نعوش,تقرير الجزيرة , النفط والضربة الامريكية الوشيكة ,https://share.google/Vgphs0P5oZvyIWDfY, ١٢\١١\٢٠٢٥.

13. ١٣)opec, Organization of the Petroleum Exporting Countries, , https://share.google/hCwTALpsKCCGxnqC1 ١٢\١١\٢٠٢٥ .

١٤. جدول انتاج وصادرات النفط الخام في العراق للسنوات ١٩٩١-٢٠١١,https://share.google/zAsnSHtOvBLNa1HBS , ١٢\١١\٢٠٢٥.

١٥. العربية نيوز , لندن لويترز , اعتماداً على تصريحات شركة Somo,https://share.google/xFNoYlLqvawYwpgx6 , ١٢\١١\٢٠٢٥.

١٦. وزارة النفط العراقية ,https://share.google/QbKWvLpsRq4COfPyC, ١٢\١١\٢٠٢٥.

١٧. درر العراق , قانون ميزانية الجمهورية العراقية لعام ١٩٧١ المالية التصنيف :قانون ,https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/5067.html?utm_source=chatgpt.com, ١٧\٢\٢٠٢٦.

١٨. وزارة المالية ,وزارة التخطيط , نفقات وايرادات الميزانية ٢٠٠٣.

١٩. فلاح كنو البغدادي ,ملاحظات حول ميزانية ٢٠١٤ ,الحزب الشيوعي العراقي , https://iraqicparchives.com/index.php/sections/platform/6587-2014?utm_source=chatgpt.com, ١٧\٢\٢٠٢٦.

٢٠. الجزيرة ,بعد تأخرها لشهور.. الحكومة العراقية تقر مشروع الموازنة العامة للعام الحالي وتحيله للبرلمان, https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/9/14?utm_source=chatgpt.com .

٢١. وزارة العدل ,الوقائع العراقية –قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٠-٢٠٢٤-٢٠٢٥,الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ,العدد ٤٧٢٦ ,٢٠٢٣-٢٠٢٥.

٢٢. ناجي ساري فارس ,واقع الصناعة الاستخراجية في العراق وآفاقها المستقبلية ,مجلة الأقتصادي الخليجي ,مركز دراسات البصرة والخليج العربي , قسم الدراسات الاقتصادية,بلا ,العدد ٤١, ٢٠١٩.